



جريدة العدل

العدد ١٠٠٠

والله اعلم بالصواب

جريدة العدل الأسبوعية وزارة العدل

أمنتك الله ورحمك ،

وبعد ، فقد أصبح الاستيلاء على عقارات الغير ممارسة متكررة يدل عليها عدد القضايا المعروضة على المحاكم وتعدد الشكاوى المقدمة حولها والأخبار المتواترة التي تؤكد لها الصداقة بشأنها ، والضيق الذي تسببه وجود ظاهرة قصيرة تتعشى بشكل كبير ، وتستدعي التصدي العمومي والحازم للعا تبادياً لما قد ينجم عنها من انعكاسات سلبية على مكانة وفعالية القانون في صيانة الحقوق ، ومن زعزعة ثقة العالمين الاقتصاديين التي لا تخفى ، وزعزعة اربعة أساسية للاستثمار وكمحرك لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد كانت الشكاوى الواردة على وجهان جلا لتسا الشريعة ، مناسبة لإثارة انتباه وزارة العدل والخبرات التي خصورت هذه الظاهرة ، وحثها على مواجهتها بخصطة حازمة ومنتكاملة تتبر تتبع المعالجة القضائية للبيانات المعروضة على المحاكم ، ضمانات التخصيص التسليم للقانون والبت في الأجل المعقول ، وكذا التخليد ما يلزم من تدابير وقائية تشريعية وتنظيمية وعملية ، تسهم في تحديدها وتبنيدها كالجهدات والمؤسسات المعنية ، وفي منهجية تشاركية توفرت بها التفتا ونباعتها .

وإن استمر التشكي بشأن نعي الموضوع ليقود ليل على تواصل استجدال هذه الظاهرة ، وموشر على عدد ودية الجهود المبذولة لمكافحتها لئلا الآن ، إن على صعيد ما يلا هكذا في



جُتُورِي فِي تَتَبَع مُعَالَجَتِهَا الْفَضَائِيَّة أَوْ عَلَى مُسْتَوَى مَا يَتَّبَعُ مِنْ
فَضُورِي فِي تَدَابِيرِ مُوَاجَهَتِهَا الْوَفَائِيَّة .

وَوَعِيًّا مِنْ جِهَةِ لَتِنَا الشَّرِيْعَةِ بِمُحَوَّرَةِ هَذِهِ الْكُضَاهِرَةِ، وَبِمَا
تَشْكُلُهُ مِنْ مَسَائِلٍ جَدِيدَةٍ بِحَقِّ الْمِلْكِيَّةِ الَّتِي بِضَمْنِهَا سَتَرُ الْمَمْلُوكَةِ،
وَمَا فَدِيَّتُهَا مِنْ أَثَارٍ وَبِأَدْوَاءِ عِلْمِ الْعِجَالِ الْخِيَوِيِّ لِلدَّخْلِ مِنَ الْغَائِبِيَّةِ
بِأَنَّهَا نَامِرُكُمْ بِاللَّحْظِ نَكِيًّا بِالْعُيُورِيِّ عَلَى هَذِهِ الْمِلْعَةِ، وَوَضَعُ خُصَّةٍ
عَمَلِيًّا جِلْدَةً لِلتَّصَدِّي لِلْكَضَاهِرَةِ وَالْفَضَاءِ عَلَيْهَا، وَالشَّعْرُ عَلَى
تَبْعِيْدِهَا شَامِلَةٌ لِتَدَابِيرِ تَوْقِنِ الْعَمَلِ الْحَازِمِ لِلْمَسَاحِرِ الْغَائِبِيَّةِ
وَالْفَضَائِيَّةِ فِي مُوَاجَهَةِ الْمَتَوَرِّكِيْنَ جِيْدًا، وَالْجَرَائِزِ وَالْوَفَائِيَّةِ
مُسْتَكْرَلَةٍ تَضْمَنُ مُعَالَجَةَ أَيِّ فَضُورٍ فَاخِرِيٍّ أَوْ مَسْخَرِيٍّ مِنْ شَأْنِهِ
أَنْ يُشْكَلَ ثَغْرَاتٌ تَسَاهِدُ عَلَى اسْتِمْرَارِهَا. وَتَتَوَلَّى تَتَبَعُ لَعْدَلِهِ الْخُصَّةِ
الَّتِي تَعْدَتْ لَعْدَلَهُ الْعَاقِبَةَ، وَتَوَاصَلَ مُعَقِّمَتُهَا فِي حَرِيصَتِهَا
عَلَى الْإِثْرَامِ بِالْحِرَامَةِ فِي التَّدَابِيرِ وَالْدَيْنَامِيَّةِ فِي الْأَدَاءِ وَالْإِسْتِمْرَارِيَّةِ
فِي التَّبَعِيَّةِ الَّتِي هِيَ جُلُوعُ الْمَرَامِيِّ الْمَتَوَقَّاتِ .

وَالشُّكْرُ لَكَ عَلَيكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَبِرَّكَاتِهِ .

وَمُتَّجِبًا الْعَمَلِ الْمَلِكِيِّ بِمِ الْكُرْبِيِّ الْجُمُعَةِ 30 ربيع الأول 1438 هـ

الموافق لـ 30 جنبر 2016 م

عبدالله بن محمد
مدير المكتب

عبدالله